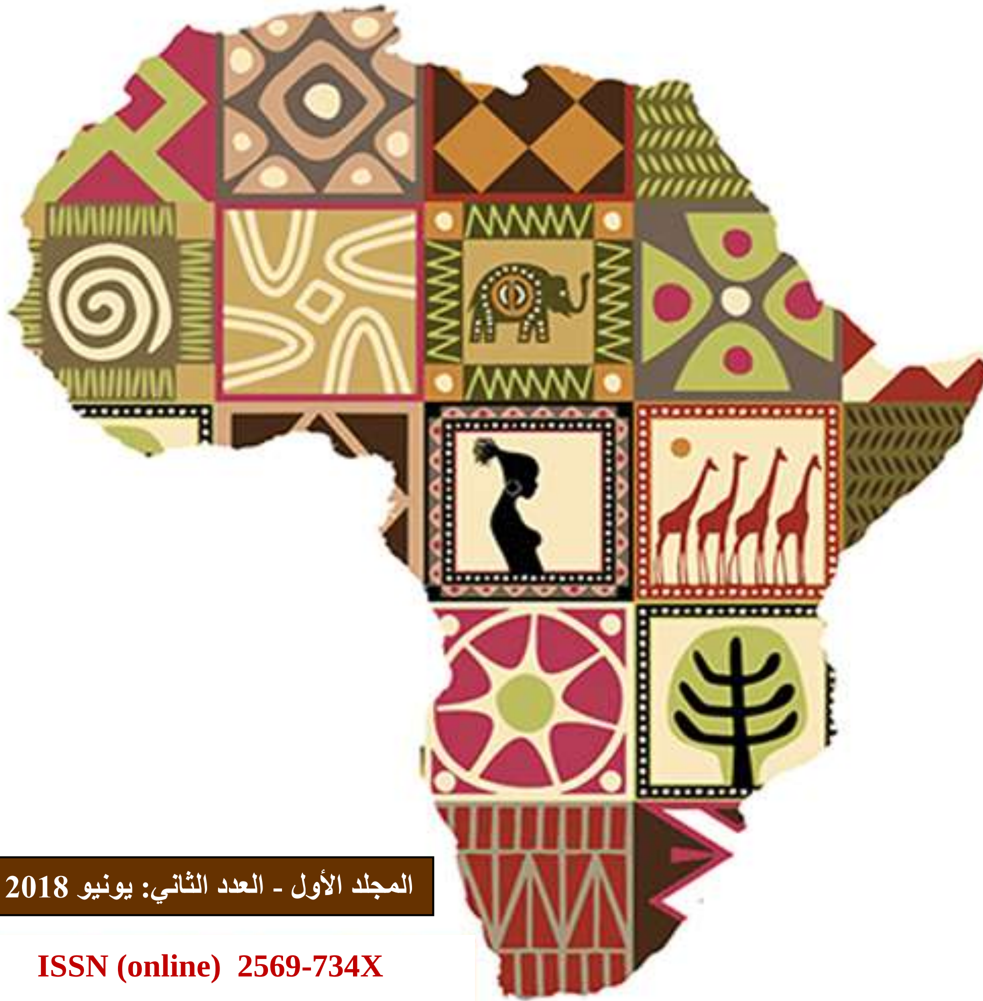




الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة



المجلد الأول - العدد الثاني: يونيو 2018

ISSN (online) 2569-734X

دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (2011–2014): دراسة في تاريخ مصر المعاصر

The role of the military institution in the management of the Egyptian political system after the revolution 2011-2014

ممدوح غالب أحمد بري، باحث في التخطيط والتنمية السياسي/فلسطين

Mb_a_1982@hotmail.com

1:1- ملخص باللغة العربية:

تعتبر ثورة 25 يناير 2011م اكبر تحدي حقيقي واجه المؤسسة العسكرية المصرية، لما كانت تمثله هذه الثورة في حينه من مطالب شعبية من قبيل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وهي مطالب طابعها مدني إصلاحي.[1]

ويصعب على المؤسسة العسكرية العمل بروح هذه المطالب لأنه يتوجب عليها الرضوخ لدستور مدني بامتياز وبرلمان منتخب بإرادة شعبية وإصلاح السلطة القضائية وجهاز الإعلام العام والخاص وإصلاح السلطة التنفيذية بما فيها مؤسسة الرئاسة والحكومة والمؤسسة الأمنية وفق نصوص دستور مدني.

واستغلت المؤسسة العسكرية مجمل مراحل التحول التي حدثت بعد الثورة، بما فيها الاستحقاقات الدستورية بين أعوام 2011–2014م، عبر تشتيت سياسات القوى الثورية والمدنية، وزرع بذور الخصومة فيما بينها، وإشغالها في مسارات بعيدة عن الواجبات الثورية الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: المجلس العسكري، الإعلان الدستوري، التعديلات الدستورية، الاستفتاء الدستوري، الاستحقاقات الدستورية.

Summary:

The revolution of January 25،2011 is the biggest real challenge faced by the Egyptian military establishment،since this revolution represented by the popular demands such as public freedoms،social justice and human dignity،demands of a civil reform.

It is difficult for the military establishment to work in the spirit of these demands because it has to submit to a civil constitution،an elected parliament،a popular will،reform of the judiciary،the public and private media،and the reform of the executive authority،including the institution of the presidency،the government and the security establishment.

[1] سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، 2014م، ص27، و39.

The military took advantage of the post-revolutionary transition stages،including constitutional entitlements between 2011-2014،by dispersing the policies of the revolutionary and civil forces،sowing the seeds of rivalry among them،and working in ways far from genuine revolutionary duties.

key words: Military Council،Constitutional Declaration،Constitutional Amendments،Constitutional Referendum،Constitutional Benefits.

2:1- التعريف بالموضوع:

تعالج هذه الدراسة علاقة المؤسسة العسكرية المصرية بنظام الحكم والحياة السياسية العامة في مصر بين أعوام 2011-2014م، وتختص بالمرحلة التي جاءت بعد ثورة 25 يناير/ كانون ثاني 2011م، وتبين مدى قدرة المؤسسة العسكرية على إدارة المشهد المصري، رغم سيولة أحداثه في ذلك الوقت.[1]

وتوضح دور المؤسسة العسكرية في صياغة التعديلات الدستورية بعد الثورة مباشرة، ودورها في الإعلان الدستوري المكمل، ودورها في تشكيل حكومات مصر في تلك الفترة، ودورها في وثيقة علي السلمي، والصراع على لجان تأسيس الدستور، بما فيها اللجنة الأولى والثانية والثالثة، وموقفها تجاه العديد من مواد الدستور، والبحث في أسباب ذلك، والطرق والأدوات والوسائل التي اتبعتها خلال تلك المرحلة.

3:1- مشكلة الدراسة:

تعاملت المؤسسة العسكرية المصرية عقب مشهد 25 يناير 2011م بذكاء، سيما عند تشكيل حكومات تلك الفترة، وما تخللها من أحداث دامية، وتحكمها بوسائل الإعلام، والإعلانات الدستورية، ولجان صياغة الدستور.

حدث جدل وخلاف بين القوى والأحزاب السياسة حول صياغة دستور مصري جديد. سيما كون تلك القوى والأحزاب كانت تطمح في تضمين مواد دستورية تحافظ لها على حيزاً سياسياً في المرحلة المقبلة. وبدأ

[1] عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة،2015م ، ص53-58

الخلاف يطفو على السطح بعد إصدار المجلس العسكري إعلان دستوري خاص بالتعديلات التي تم الاستفتاء عليها.

4:1- أسئلة الدارسة، التساؤلات الفرعية:

يسهم هذا البحث في الإجابة عن مجموعة من الأسئلة بحيث تؤدي إلى فهم وتحليل مشكلة البحث:

1. ما هو موقف "المجلس العسكري" من مجمل التعديلات الدستورية؟
2. ما هي المناخات التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر عام 2012م؟
3. ما هي الأسباب الحقيقية وراء تعثر عمل اللجنة التاسيسة لصياغة الدستور؟
4. ما هي الأسباب التي دفعت بعض الأحزاب والقوى في مصر نحو تعطيل اللجنة التأسيسية الأولى لصياغة الدستور ومحاولة حل اللجنة التأسيسية الثانية؟
5. ما هو موقف تيار الإسلام السياسي والقوى المدنية من اللجان التأسيسية المتعاقبة لصياغة الدستور؟
6. ما هو موقف المؤسسة العسكرية تجاه حكومات مصر في عهد كمال الجنزوري وعصام شرف وهشام قنديل وحازم الببلاوي وإبراهيم محلب؟
7. هل كان للمؤسسة العسكرية دور في تأسيس حركة تمرد وتحريك المؤسسات الإعلامية والنخب ضد منظومة الرئيس محمد مرسي؟

5:1- مبررات الدراسة:

هناك مبررات عدة أسهمت في اختيار الباحث عنوان بحثه، ومنها:

1. اهتمام الباحث بموضوع بحثه وشدة اطلاعه على مجريات الأزمة الدستورية في مصر كان احد أهم أسباب اختياره لعنوان بحثه.
2. نتاج خشية المؤسسة العسكرية على دورها ونفوذها، وتخوفها من وصول قوى وأحزاب جديدة تقاسمها الصلاحيات بعد ثورة 25 يناير 2011م، وانعكاسات ذلك على مشهد التحول الديمقراطي في مصر.
3. تفاقم الفراغ الدستوري في مصر بعد الثورة رغم اكتمال انتخاب السلطة التنفيذية والتشريعية.
4. لان اللجنة التاسيسة لصياغة الدستور كانت مهددة بقرار قد يقضي بحلها في حال إصدار حكم من "المحكمة الدستورية" على الطعون المقدمة ضد اللجنة التأسيسية، فوجب البحث في أسباب هذا المشهد ومناخاته.
5. لان البرلمان الذي شكل اللجنة التاسيسة تم حله بقرار من "المحكمة الدستورية".
6. نتيجة التنافس والصراع الذي كان دائر بين القوى والأحزاب سعياً وراء تضمين نصوص دستورية تمنح هذه القوى والمؤسسات والأحزاب حيزاً سياسياً مريحاً في المرحلة المقبلة.

6:1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1. أنها تتناول موضوع كان ومازال موضع جدل ونقاش مستعر بين النخب والقوى والأحزاب في مصر، سيما بعد ثورة اجتاحت القُطر المصري منذ 25 يناير 2011م، وألقت بظلالها على المشهد العربي.
2. لان الغموض كان يكتنف مصير اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور التي شكلها مجلس الشعب الذي تم حله بقرار من المحكمة الدستورية.

3. لان الشعب المصري قام بانتخاب برلمان ورئيس دولة في خضم جدل دستوري شديد حول صلاحيات كل مؤسسة من هذه المؤسسات التي حددت صلاحياتها وفق مواد الدستور، بما فيها المؤسسة العسكرية.
4. مما زاد من أهمية البحث هو الحيز الجغرافي والسياسي لمصر الدولة المحورية في المنطقة العربية.

7:1- دراسات سابقة:

بصيغة:(pdf-adobe reader)

أن هذه الدراسات لم تتناول موضوع البحث بشكل دقيق وتفصيلي بل جاءت لتصف أحداث ومنعطفات الثورة المصرية وتناولت الأزمة الدستورية بعمومياتها فقط. ومن هذه الدراسات:

1. كتاب ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف لمؤلفه الدكتور محمد عمارة المفكر إسلامي المصري، وهو عضو مجلس البحوث والإفتاء التابع للأزهر الشريف، وله كتابات عدة في الفكر السياسي الإسلامي، كما يعد الدكتور محمد عمارة من المقربين جدا لجماعة الإخوان في مصر، وهو من الداعمين لفكرة التعديلات الدستورية.
2. كتاب خواطر حول أحداث 25 يناير لمؤلفه الدكتور احمد فريد، يعتبر الدكتور احمد فريد من القيادات البارزة لحزب النور السلفي المصري، يصف في كتابه هذا بعض الأحداث والمنعطفات التي مرة بها ثورة 25 يناير، وابرز هذه الأحداث التجمعات الأولى للثورة، ويصف أيضا أحداث المواجهة التي اصطلح على تسميتها "معركة الجمل"، ويتحدث عن الاستفتاء على الإعلان الدستوري.
3. كتاب دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة 25 يناير، صادر عن المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. يقدم هذا الكتاب مادة غنية تصف طبيعة القوى والأحزاب الدينية

في مصر قبل وأثناء ثورة 25 يناير، ويعرض الكتاب مواقف هذه الأحزاب من قضايا مثل موقف القوى والأحزاب الدينية من الدولة المدنية ومن الدستور والنظام الديمقراطي.

4. كتاب النظام الدستوري المصري في العهد الجمهوري، لمؤلفه محمد الشافعي أبو راس، أول عميد لكلية الحقوق في جامعة القاهرة، والمحامي لدى محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، يقدم الكتاب وصف للنظام الدستوري في مصر منذ دستور عام 1952م لغاية دستور عام 1971م، من حيث توضيح المراسيم والإعلانات الدستورية التي تم إصدارها في مصر منذ عام 9521م، ويصف الكتاب سمات وخصائص الدساتير المصرية، ويوضح مهام وصلاحيات السلطات السيادية المصرية.

5. الدستور.. الحالة المصرية (أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة)، تأليف الدكتور/عماد الفقي. يقدم الكتاب إجابات لأسئلة تدور حول موضوع الدستور.

قدم الكتاب تعريف للدستور، وماهيته، وموضوعاته، وقدم وصف لإجراءات وضع الدستور المصري الجديد وطرق صياغته، وبين الكتاب وضع السلطة القضائية والمحكمة الدستورية العليا في الدستور الجديد.

6. كتاب اعرف حقوقك الانتخابية (انتخابات ما بعد ثورة 25 يناير 2011م)، إعداد محمود قنديل،علاء قاعود.

يقدم الكتاب وصف للجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، ويبين الإطار القانوني المنظم للانتخابات، ويصف تأثير إجراء الانتخابات على تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة وحكم البلاد.

وأخيرا استطاع الباحث الاستفادة من مواضيع عدة تضمنها الكتاب، واهم هذه المواضيع النصوص ذات الصلة بتأثير إجراء الانتخابات على تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة

وحكم البلاد والواردة في الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011م، والإعلانات الدستورية المكملة.

7. كتاب من الدكتاتورية إلى الديمقراطية – إطار تصوري للتحرر – لمؤلفه جين شارب، يقدم الكتاب مواد تحريضية ضد الأنظمة المستبدة، كما يبين مجموعة من الوسائل والأدوات التي ينصح استخدامها قبل الثورة، وأثناء مراحل الثورة، وبعد إسقاط الطغاة. اعتقد أن للكتاب تأثير واضح على سلوك الحركات الثورية أثناء الثورة، كما أن له تأثير مارسته الأحزاب الليبرالية في صراعها مع التيار الإسلامي.

8:1- فرضية الدراسة:

امتلكت المؤسسة العسكرية المصرية خطة واضحة اعتمدت عليها أثناء التعامل مع تحولات مشهد ثورة 25 يناير 2011م، وتمكنت من توجيه مساراتها، وتحديد خطوات التحول من الثورة إلى الصراع السياسي والدستوري والبرلماني، وكانت تهدف من وراء ذلك احتواء المشهد الثوري، وإعادة السيطرة على النظام السياسي مجدداً.

بمعنى، كلما تولت المؤسسة العسكرية المصرية إدارة المرحلة الانتقالية، كلما فشل التحول الديمقراطي.

9:1- حدود الدراسة:

هناك حدود مكانية وزمنية أسهمت الدراسة في تسليط الضوء عليها، وحصر مضمون الدراسة في موقع جغرافي محدد وفترة زمنية بعينها، واستطاع البحث أن يعالج دور المؤسسة العسكرية في الإدارة الحديثة لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011م حتى تاريخ تولي عبد الفتاح السيسي الحكم، وعارض مختلف المنعطفات التي أسهمت سلباً في إعادة المؤسسة العسكرية إلى سدة الحكم في مصر مجدداً.

10:1- منهجية الدراسة:

إن موضوع الدراسة ومواد البحث تحتم على الباحث إتباع منهج دراسة حالة المشهد المصري بعد ثورة 25 يناير، عبر دراسة الظروف المحيطة بالثورة والمعطيات المتناقضة على الأرض، ودراسة ديناميات تعامل المؤسسة العسكرية مع سيولة الأحداث في ذلك الوقت، وذلك بهدف محاولة إثبات أو نفي فرضية البحث الرئيسية، وفق مقاربات منهج البناء الوظيفي وعمل المؤسسات، ودراسة دور النخب السياسية والحزبية والإدارية في صنع وتوجيه تلك الحالة التي عايشتها مصر بين أعوام 2011-2014م.

مقدمة:

1:2- المقاربات النظرية لدراسة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي:

تمتد جذور الحداثة الإدارية في مصر لأكثر من قرن ونصف مضت، حيث اعتمد محمد علي باشا على تحديث الإدارة العمومية وفق النمط الأوروبي، وشمل التحديث مرافق عدة أهمها، الجيش ووحداته العسكرية وامتدت لتشمل المرافق الإدارية ونظام التعليم والمظاهر الحضارية[1].

حملت الحداثة الإدارية والعسكرية تأثيرات مستقبلية وأوجدت نخب ثقافية وقيادات عسكرية سطع نجمها أواخر القرن التاسع عشر، فثورة احمد عرابي عام 1882م هي امتداد لذلك النمط من العسكرية الليبرالية، وفشلت ثورة عرابي ولم يمتد حكمه سوى أشهر قليلة، ولم يسمح له وللجيش من إحكام السيطرة على المؤسسات المدنية في مصر بسبب التفوق العسكري البريطاني في مصر والمنطقة[2].

حافظت مؤسسات مصر على نمطها الليبرالي منذ أواخر القرن التاسع عشر ولغاية انتهاء حكم الملك فاروق عام 1952م، وطوال تلك الحقبة لم تمارس المؤسسة العسكرية الوصاية على مؤسسات البلاد وحافظت على عملها في إطار الخضوع للحكومة والبلاط الملكي ونصوص دستور عام 1882م ودستور

---

[1] عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم عهد عباس الأول وسعيد، 1934م، ص10 . أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، ص5-12

[2] أسامة محمد أبو نحل، الثورة العرابية: قراءة جديدة، 2008م، ص29، 43-45 . أسامة عبد علي خلف، أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، ص5-12

عام 1923م، وهي دساتير ليبرالية بامتياز، لأنها فصلت بين السلطات الثلاث وجعلت دور الجيش منوط في حراسة الحدود وحددت مدة تولي منصب القائد الأعلى للجيش بأربع سنوات ويُعزَل ويُعَيَن من قِبَل الحكومة، وخضعت ميزانية الجيش لإشراف برلماني وحكومي كامل. واقتصر عمل الجيش في إطار حماية الحدود والأمن القومي ولم يتعداه إلى قطاعات التنمية والإنتاج المجتمعي، ومُنِعَ أفراده بعد التقاعد من تولي إدارة مؤسسات الدولة العامة وشبه العامة[1].

أسهم النمط الإداري الليبرالي في مصر أواخر الحكم الملكي في اتساع ملحوظ للحريات العامة في المدن والسماح بتأسيس الأحزاب والانفتاح على المجتمعات الأوروبية، ولم يكتب لهذه الحقبة الاستمرار طويلاً حيث دخلت المنطقة ضمن مجال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت أيضاً تراجع الدور الإقليمي البريطاني راعي الليبرالية في مصر[2].

تم إسقاط غالبية الأنظمة الملكية في بلاد الشام والعراق وشمال إفريقيا في خضم التنافس الاستعماري على مصر والمشرق العربي منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، واستطاع المستعمر الجديد اسقط الأنظمة الملكية معتمداً على أدواته النافذة واستبدالها بأنظمة جمهورية تديرها قيادات المؤسسة العسكرية، وشهدت المنطقة انقلابات عسكرية متكررة في كل قطر عربي، واتسع نطاق الانقلابات كلما اتسعت نطاق الصراع وكلما تراجع الانفراج في العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية[3].

2:2- الإطار التاريخي لعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر:

تدخل تنظيم الضباط السري المتنامي بين صفوف الجيش المصري وأعلن عن انحيازه للحراك الشعبي المتنامي في مصر منذ سنوات، سيما قبل انقلاب عام 1952م وأطاح هذا الحراك العسكري بغطاء مدني

[1] أسامة محمد أبو نحل، الثورة العرابية: قراءة جديدة، 2008م، ص29، 43-45 . الوقائع المصرية، دستور الجمهورية المصرية، 16 يناير 1956م . أسامة عبد علي خلف، ص5-12، 2012م

[2] أسامة عبد علي خلف، أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، ص5-12،

[3] أسامة عبد علي خلف، أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، ص5-12

بنظام الملك فاروق، وتسلم تنظيم الضباط الأحرار إدارة المرحلة الانتقالية في مصر، وتم اختيار اللواء محمد نجيب رئيساً مؤقتاً لمصر مهمته أن يقود المرحلة الانتقالية المؤقتة، وكان من المقرر أن تنتهي في بضع أشهر وربما عام أو عامين، وأثناء ذلك كانت مصر تعج بحراك سياسي حزبي وشعبي، وكانت شعبية المؤسسة العسكرية الحاكمة متصاعدة رغم الحراك الحزبي والمدني[1].

استغلت قيادة الجيش الظروف الغير مستقرة في مصر، وتم التنكر لتراث نضالي سياسي حزبي ومدني امتد لعشرات السنوات قبل انقلاب عام 1952م، وقام جمال عبد الناصر بحركة عسكرية وعزل اللواء نجيب وجمد الحياة الحزبية وقام بإلغاء التحول السياسي نحو الديمقراطية والتنمية السياسية، وتولى رئاسة البلاد مستغلاً التعاطف الشعبي مع الضباط الأحرار وقيادة الجيش الجديدة، وباشر عبد الناصر في حل الأحزاب ومنها حزب الوفد الليبرالي وغيره من الأحزاب الشيوعية وجماعة الإخوان المسلمين، وأوقف العمل الطلابي، وشكل وزارة ومجالس محافظات ومحليات أدارها لواءات الجيش، وقام بتأميم مؤسسات الإنتاج ووسائل الإعلام المختلفة تمهيداً لتنفيذ سياساته الاشتراكية[2].

عالجت القيادة العسكرية قضايا الحريات العامة والتعددية السياسية وإدارة مؤسسات البلاد وفق عقلية أحادية مستبدة مهيمنة، وحاولت أثناء إدارتها للأوضاع الاقتصادية التدرج في موضوع تطبيق الاشتراكية، لكنها فشلت مبكراً[3].

اختلفت تماماً الإدارة الحكومية العسكرية في مصر أثناء حكم محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك عن تلك السياسة الاشتراكية التي مارسها جمال عبد الناصر، ويبدو للمتتبع بان المؤسسة العسكرية في مصر لم تمتلك تصور لنمط إداري بعينه يشمل السياسة والاقتصاد وله انعكاسات اجتماعية وثقافية، وأضحت

---

[1] أسامة عبد علي خلف، أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، ص5–12 . الوقائع المصرية، دستور الجمهورية المصرية، 16 يناير 1956م

[2] أنطوان مسرة، وربيع قيس، صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية – الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن، 2013م، ص27–33، 93–99

[3] أنطوان مسرة، وربيع قيس، صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية – الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن2013م، ص27–33، 93–99

مصر فريسة تخبط المؤسسة العسكرية وإخفاق سياساتها، وخضعت مصر أثناء إدارة المؤسسة العسكرية وفق معطيات الصراع على النفوذ السوفيتي الأمريكي في المنطقة العربية وبلدان العالم النامي، وأصبحت مصر متقلبة بين نمط الإدارة الاشتراكية التي فشلت في تحقيق العدالة الاجتماعية وبين تبني سياسات ليبرالية جعلت من مصر فريسة تعاني من استبداد الرأسمالية الجديدة[1].

بدأت المؤسسة العسكرية باستغلال سياسات الانفتاح الاقتصادي على الغرب والنظام الرأسمالي، وأنشأت لنفسها استثمارات مع شركاء خارج مصر في مجالات اقتصادية متعددة، وفي عهد عبد الناصر كانت ميزانية قطاعات الإنتاج خاضعة لإشراف الحكومة المباشر رغم أن إدارتها كانت عسكرية، لكن أثناء سياسة الانفتاح المالي أصبح للمؤسسة العسكرية مؤسسات إنتاج خاضعة لها إدارياً ومالياً، واتسع حجم هذه الاستثمارات الخاصة بالجيش خلال النصف الثاني من حكم محمد حسني مبارك، ودخل شركاء ومستثمرون جدد من الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية في قطاعات الإنتاج القومي التي يديرها لواءات الجيش ممن يتقاضون رواتب كبيرة إلى جانب راتب التقاعد[2].

حيث تجاوز نفوذ المؤسسة العسكرية إدارة شركة التصنيع الحربي ومؤسسات الإنتاج القومي مثل شركة الملاحة والنقل البري والبحري وشركات الطاقة من كهرباء ونفط وغاز، وتجاوزتها لتدخل في شراكة شملت قطاعات طابعها خدماتي ومدني، فهي تملك مصانع لصناديق الانتخابات ولوازمها وصناعات في قطاع الاتصال ومجال الالكترونيات وشركات التصنيع الغذائي، وهي شريك مباشر في حقل التجارة الدولية مع بلدان الخليج العربي في مجال التجارة البينية والشركات المتعددة الجنسيات[3].

[1] أنطوان مسرة، وربيع قيس، نفس المرجع السابق، ص27-33، 93-99

[2] أنطوان مسرة، نفس المرجع السابق، ص27-33، 93-99

[3] أنطوان مسرة، وربيع قيس، نفس المرجع السابق، ص27-33، 93-99

3. دور القوات المسلحة في إدارة الثورة المصرية 25 يناير 2011م

تعتبر ثورة 25 يناير 2011م اكبر تحدي حقيقي واجه المؤسسة العسكرية المصرية، لما تمثله هذه الثورة من مطالب شعبية من قبيل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وهي مطالب طابعها مدني إصلاحي، ويصعب على المؤسسة العسكرية العمل بروح هذه المطالب لأنه يتوجب عليها الرضوخ لدستور مدني بامتياز وبرلمان منتخب بإرادة شعبية وإصلاح السلطة القضائية وجهاز الإعلام العام والخاص وإصلاح السلطة التنفيذية بما فيها مؤسسة الرئاسة والحكومة والمؤسسة الأمنية وفق نصوص دستور مدني[1].

1:3- دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة المرحلة الانتقالية وإعادة بناء النظام السياسي المصري:

ومنذ بداية المرحلة الانتقالية بعد الثورة مباشرة تم إقرار تعديلات دستورية عطلت العمل بدستور عام 1971م، ويبدو أن فكرة إلغاء دستور 1971م روج لها أنصار الفكر القومي الناصري ووسائل إعلام مقربة من دائرة المخابرات العسكرية، ونخب يمثلهم محمد حسنين هيكل وتهاني الجبالي ومصطفى بكري ممن يعملون لصالح المؤسسة العسكرية، ويعيبون على دستور عام 1971م ليبرالية بعض نصوصه ويؤمنون بروح دستور العهد الناصري[2].

تم صياغة التعديلات الدستورية وإقرارها على عَجل في شهر مارس/ آذار 2011م بمشاركة حزبية وشعبية واسعة بعد أشهُر من الغزل سياسي بين الإخوان والمجلس العسكري أسهم في استدراج التيار

---

[1] مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م. http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4. . ممدوح شاهين، ومحمد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، د.محمد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية"، 2011م،.http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L_a1k

[2] أحمد فهمي، مصر 2013 - دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، 2012م، ص65 . عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015م، ص61 . ممدوح شاهين، ومحمد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، د.محمد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية"، 2011م،.http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L_a1k . مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م. http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4

الإسلامي نحو التصويت بنعم على هذه التعديلات، وقوبلت التعديلات الدستورية برَفض من أنصار التيار الليبرالي وبعض الشباب الثوري، ووصفوها بالتعديلات الفوق دستورية لأنها تتيح للمؤسسة الدستورية فرض الوصاية على سلطات ومؤسسات البلاد أثناء الفترة الانتقالية الغير محددة في الدستور، ومنحت تلك التعديلات – المجلس العسكري – سلطة التشريع إلى جانب سلطة تشكيل الحكومة، وسبق ذلك تولي المشير محمد حسنين طنطاوي 11 فبراير/ شباط 2011م– 12 أغسطس/ آب 2012م إدارة مؤسسة الرئاسة لحين انتخاب رئيس للبلاد، وهذا منافي لمطالب الثور المنادية بتشكيل مجلس رئاسي مدني.[1]

تحت الضغط الشعبي والزخم الثوري وافق – المجلس العسكري – على إجراء انتخابات برلمانية، واستطاع من خلال ذلك شق الصف الثوري، ودفع بعضه نحو دعم فكرة البدء في إجراء الانتخابات البرلمانية ويتبعها رئاسية أو البدء في تشكيل لجنة صياغة الدستور والانتهاء من صياغته أولاً[2].

استطاع – المجلس العسكري – إدارة المشهد لصالحه من خلال استغلال رغبة الأحزاب في إجراء انتخابات برلمانية، واستغلال شغفها في تولي مقاعد برلمانية وطمع البعض في تولي منصب الرئيس، وهذه الأحزاب مجتمعة اعترفت بعد حين أنها وقعت في فخ المجلس العسكري، وأثناء ذلك كان – المجلس العسكري – يناور لتمرير وثيقة الدكتور علي السلمي في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م التي رفضت من الثوار لأنها منحت – المجلس العسكري – سلطات وامتيازات واسعة، وجعلها مستقلة عن باقي مؤسسات الدولة السيادية وغير خاضعة للرقابة والمحاسبة[3].

---

[1] سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، 2014م، ص47–49. بهاء زياد الدين، 2012م . وكالة الأنباء الفرنسية، 2012م

[2] خالد الشامي، "مصر: حكم جديد للمحكمة الدستورية يلغي قرار مرسي بإعادة البرلمان المنحل"، 2012م، http://www.alquds.co.uk/todaypages/all.pdf . مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م.http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4

[3] ممدوح شاهين، ومحمد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، د.محمد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية"، 2011م. http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L_a1k . مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م.http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4

وحينما رفض الثوار وجماعة الإخوان وثيقة علي السلمي بدأ – المجلس العسكري – بممارسة أساليب الضغط الناعم والخشن، كما جرى ارتكاب أحداث دامية، أشبه بمجازر جماعية للمتظاهرين أمام مبنى – مسبيرو – في 9 أكتوبر/ تشرين أول 2011م، وفي شارع – محمد محمود – في 19 نوفمبر، تشرين ثاني 2011م ، وحين قام رئيس الحكومة الجنزوري بالتهديد بسحب ورقة حل البرلمان من أدراج الحكومة وحين رفض الإخوان وثيقة السلمي وتقديم امتيازات لصالح المؤسسة العسكرية تم حَل البرلمان بقرار من المحكمة الدستورية العليا التي كانت تدار من بعض القضاة المقربون من نظام مبارك والتيار القومي بحجة عوار قانوني مرده إلى اختلاف نصوص القانون الانتخابي مع نصوص الدستور حول الانتخاب بين الفردي والقائمة، مع إن قانون انتخاب البرلمان تم إقراره بإشراف المجلس العسكري وعضوية رئيس المحكمة الدستورية العليا وعدد من فقهاء القانون الدستوري، وتم تمريره ولم يفصحوا عن وجود عوار دستوري في نصوص القانون[1].

2:3- الجيش ودوره في إجراء الانتخابات الرئاسة أثناء المرحلة الانتقالية:

اصدر _ المجلس العسكري _ إعلان دستوري مكمل في 17 يونيو/ حزيران 2012م، اعترض عليه الثوار ووصفوه بالمكبل، لأنه مَنح سلطة التشريع للمجلس العسكري ونزعها من اختصاص البرلمان أو الرئيس في حال غياب البرلمان، وأجريت انتخابات رئاسية بعد حل البرلمان بأشهر قليلة، هنا أصبح الرئيس المنتخب يمتلك سلطة التنفيذ وينازعه – المجلس العسكري – سلطة التشريع، لذلك بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي 12 أغسطس/ آب 2012م قام بإصدار إعلان دستوري جديد بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م واسقط الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس العسكري، ويقضي بمنح سلطة التشريع للرئيس لحين إجراء انتخاب برلمانية جديدة، وقام الرئيس المدني المنتخب بإقالة المشير محمد

---

[1] تهاني الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي السلمي، 2011م، https://www.youtube.com/watch?v=ErJfb69GmgA

حسين طنطاوي وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونائبه الفريق سامي عنان وعدد قليل من قيادات الجيش، وأجرى حركة تنقلات بين قيادة الجيش في المناصب العسكرية العليا في ذات تاريخ صدور الإعلان الدستوري، وكان يهدف من وراء هذه الحركة تحييد المجلس العسكري عن الحياة السياسية في مصر[1].

يصعب على أي قوة مدنية في مصر في الوقت الحاضر تحييد المؤسسة العسكرية عن إدارة الحياة السياسية في مصر، لما تمتلكه هذه المؤسسة من قدرات تفوق قدرات اكبر الأحزاب والجماعات في مصر، ولربما هي القوة الضاغطة الأكثر أهمية وربما قدراتها تفوق قدرات الدولة المصرية، وهي القوة السيادية الرئيسية المتحكمة في مرافق البلاد منذ انقلاب عام 1954م على الحياة المدنية[2].

ما يؤكد مطامع المؤسسة العسكرية عدم توفر رغبة حقيقية لدى – المجلس العسكري – نحو تسليم السلطة في نهاية المرحلة الانتخابية، وليس صحيحاً أن – المجلس العسكري كان متخبط في تنفيذ خطوات المرحلة الانتقالية بل كان يمتلك خطة مسبقة واضحة المعالم منذ إقصاء مبارك عن الحكم، وهي أشبه ما تكون بخطة خداع استراتيجي لا تحرج الجيش وتحافظ على تماسكه وشعبيته لدى أبناء المجتمع المصري وتصل بأحد قياداته إلى منصب رئيس الجمهورية وفي اقل الأحوال يحصل الجيش على امتيازات دستورية[3].

[1] أمينة الجلوي، " الغرياني يهدد بالانسحاب من رئاسة تأسيسية الدستور"، 2012م، http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26062012&id=bdf0a797-2dd2-4fff-a2a6-2ec3389cd599

[2] أحمد فهمي، مصر 2013 – دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، 2012، ص71.
تهاني الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي السلمي، 2011م، https://www.youtube.com/watch?v=ErJfb69GmgA

[3] عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015م، ص59، و61. معتز بالله عبد الفتاح، "الدستور صندوق مفتوح"، 2012م، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05012012&id=7f020954-f90d-4961-802e-0f78194beea7 . مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م. http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4

ولذلك اختار – المجلس العسكري – إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل إتمام صياغة الدستور، وكان أمراً متعمداً الهدف منه إضعاف تماسك الصف الثوري وتحفيز الأقطاب الثورية للانكفاء نحو مكاسب انتخابية، وبعد حل المحكمة الدستورية العليا استمر في خطته وباشر في إجراء انتخابات رئاسية غير عابئاً بالمطالب الثورية المطالبة بإتمام صياغة الدستور أولاً، فالانتخابات الرئاسية أسهمت في تعزيز الانقسام بين الثوار والأحزاب والقوى المدنية، وكانت وسائل الإعلام تذكي روح الشقاق بين أبناء الصف الثوري تمهيداً لتنفيذ مخطط المؤسسة العسكرية وجهاز مخابراتها وهو العمود الفقري للدولة العميقة ومؤسسة الجيش، حيث يرجع تاريخ تأسيس هذا الجهاز إلى عام 1954م عند عزل نجيب والانقلاب على الحياة المدنية والحريات[1].

3:3- الجيش ودوره في لجنة صياغة الدستور المستفتى عليه في 2012م:

تم تشكيل اللجنة التأسيسية الأولى لصياغة الدستور من مائة عضو موزعين بين الأحزاب والقوى والمؤسسات التقليدية من جيش وأزهر وكنيسة وقضاء وأعضاء برلمان، وحصلت على ثقة البرلمان المنتخب بعد الثورة وتم إبطال شرعية انتخابه، وعند بدء عمل هذه اللجنة نالت اعتراض من نخب وأحزاب ووسائل إعلام ورجال قضاء، وتعثر عملها وصدر حكم من المحكمة الدستورية العليا ببطلان هذه اللجنة وعدم دستوريتها[2].

وبعد تولي محمد مرسي 12 أغسطس/ آب 2012م مقاليد الرئاسة في مصر شرع في تشكيل لجنة تأسيسية ثانية لصياغة الدستور وتم تشكيلها وفق ذات شروط تأسيس اللجنة السابقة وكان الجيش مشارك في عضويتها، ومارست مهامها وخرجت للشعب المصري بعد (6) شهور بدستور استفتي عليه ونال على

---

[1] مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م. http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4 . ممدوح شاهين، ومحمد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، محمد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية"، 2011م،.http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L_a1k

[2] عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015م، ص53-58. عماد الفقي، 2012م . تهاني الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي السلمي، 2011م، https://www.youtube.com/watch?v=ErJfb69GmgA

مشاركة وصفت بالجيدة مقارنة مع استفتاءات على دساتير عالمية بنسبة تأيد 64% من المشاركون في الاستفتاء، وقبل إنهاء لجنة صياغة الدستور أعمالها بأيام قليلة انسحب أعضاء التيار المدني وتبعهم ممثلي الكنيسة من اللجنة محتجون على بعض بنود الدستور التي وافقوا عليها في وقت سابق، ومن بين المواد محط الخلاف هوية الدولة ومواد الشريعة والمواد الخاصة بالجيش وصلاحيات الرئيس والحكومة التي كانت قد شكلت منذ شهور قليلة[1].

لم يعترض الجيش وممثله في اللجنة التأسيسية على عمل اللجنة وحافظ على هدوء تام، ومارس _ المجلس العسكري– دور في إرباك معيق لسير عمل اللجنة من خلال الاعتماد على أدواته المتعددة محافظاً على حياده، وكان هدفه تمرير نصوص دستورية تحافظ على حيز مريح لصالح المؤسسة العسكرية في المرحلة المقبلة، ومن أدواته التي بان دورها في المرحلة المقبلة ولعبت دور هي المؤسسات الدينية التقليدي مثل الأزهر والكنيسة وقوى سياسية دينية أهمها حزب النور المرتبط بعلاقات جيدة مع دوائر أمنية وسياسية في المملكة العربية السعودية[2].

1:4– الجيش ودوره في تعين الحكومات المتعاقبة بعد ثورة 25 يناير 2011م:

بعد نجاح الثورة في إسقاط مبارك وحكومته طالب الثوار بحكومة يُختار رئيسها من بين صفوف الثوار، وطرح المجلس العسكري شخصية كمال الجنزوري ليشكل الحكومة بينما اختار الثوار المهندس عصام شرف ليشكل الحكومة وتم لهم ذلك إلى حين. وضعت العراقيل أمام حكومة عصام شرف واتهم بالفشل والإخفاق، ورَوَجت وسائل الإعلام والصحف القومية هذه الدعاية، وكان للجيش ما طلب حيث أعيد طرح

[1] أمينة الجلوي، "الغرياني يهدد بالانسحاب من رئاسة تأسيسية الدستور"، 2012م، http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26062012&id=bdf0a797-2dd2-4fff-a2a6-2ec3389cd599

[2] معتز بالله عبد الفتاح، "الدستور صندوق مفتوح"، 2012م، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05012012&id=7f020954-f90d-4961-802e-0f78194beea7

. أحد الطيب، مؤتمر صحفي، "مشيخة الأزهر الشريف، حول وثيقة الأزهر بشأن مستقبل مصر"، 2011م، http://www.youtube.com/watch?v=1R7ND7J9vbo

اسم الجنزوري من جديد، وبالفعل شكل الحكومة حتى تاريخ انتخاب الرئيس المعزول مرسي الذي شكل حكومة جديدة ترأسها هشام قنديل وزير الري في حكومة عصام شرف[1].

ومنذ تشكيل قنديل الحكومة بدأت وسائل الإعلام الخاصة والقومية والليبرالية تشكك في قدرات قنديل وتهاجمه وتتهمه بالإخفاق والفشل، مستغلة الخلافات السياسية بين الإخوان والقوى الثورية والأحزاب الليبرالية، وتشكلت جبهة الإنقاذ بهدف إسقاط دستور 2012م، وإسقاط حكومة قنديل وإعادة تشكل حكومة جديدة، تصاعدت مطالب جبهة الإنقاذ وبدأت تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة خاصة بعد تأسيس حركة تمرد بإشراف ومتابعة من قبل المخابرات العسكرية[2].

في خضم هذا المشهد كان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي والمنظومة العسكرية تُظهِر إمام الرئيس وفي وسائل الإعلام بأنها على الحياد، وكانت تؤكد على شرعية الرئيس وعدم رغبتها التدخل في الشأن السياسي بعد تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب، وفي الخفاء تتحكم في خيوط اللعبة حيث كانت تمتلك وسائل إعلام عدة تديرها، إضافة إلى اصطفاف إعلامي ليبرالي إلى جانب الإعلام القومي بحجة أخونة الدولة، وهو ما روجته النخب الإعلامية والسياسية، إضافة إلى الخلافات المتصاعدة حول لجنة الدستور ومواد الدستور والخلاف حول السياسات الإدارية والاقتصادية والسياسية التي تمارسها حكومة هشام قنديل في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي[3].

---

[1] أحمد فهمي، مصر 2013 – دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، 2012م، ص167 . عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015م، ص66 . مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م.http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4 . ممدوح شاهين، ومحمد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، محمد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية"، 2011م،. http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L_a1k . تهاني الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي السلمي، 2011م، https://www.youtube.com/watch?v=ErJfb69GmgA

[2] خالد يوسف، صحيفة الشروق، 2012م . إبراهيم العيسوي، "الإعلان الدستوري حلقة جديدة في مسلسل إجهاض الثورة"، 2012م، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24062012&id=9190abc5a1687807-8216-4d90-4c5b-ef26

[3] سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، 2014م، ص43. نادر بكار، "حكومة هشام قنديل تنتقل من فشل إلى فشل بامتياز"، 2013، https://www.youtube.com/watch?v=B7ZAtjJM2Vo . إبراهيم العيسوي، "الإعلان الدستوري حلقة جديدة في مسلسل

بعد تشكيل جبهة الإنقاذ وحركة تمرد وغضب الشباب الثوري بما فيهم 6 ابريل على جماعة الإخوان خرجت مظاهرات وتفاقمت الصدامات بين الشرطة وشباب القوى والحركات الليبرالية والقومية وأعضاء ومريدي الحزب الوطني الديمقراطي المنحل بعد الثورة، فحدثت صدامات دامية أمام الاتحادية، وتصاعدت المطالب النقابية والعمالية، واتسع حجم الانقسام وتجمع معارضو الرئيس في ميدان التحرير وأمام قصره في الاتحادية وانتقل بعض أنصار الرئيس المعزول مرسي إلى ميدان النهضة أمام جامعة القاهرة، واحتشد غالبية أنصار الرئيس في اعتصام مفتوح في ميدان رابعة العدوية في مدينة نصر[1].

أعلنت حركة تمرد عن 30 يونيو/ حزيران 2013م اليوم المنشود وطالبت بعزل الرئيس محمد مرسي وصَعَدَت من هجماتها على مراكز ومقرات حزب الحرية والعدالة الحاكم وجماعة الإخوان المسلمون، وظهر في هذه اللحظة انحياز المؤسسة العسكرية لصالح حركة تمر وجبهة الإنقاذ، وتم التحفظ على الرئيس وطاقم الرئاسة وبعد شهر من احتجازه تم عرضه أمام القضاء بهدف محاولة تمرير الانقلاب لان الرئيس لم يقر بحركة عزله، ووضعت له عدة تهم أهمها قتل الثوار أمام قصر الاتحادية والتخابر مع قوى خارجية، وقامت الحكومة المعينة من المؤسسة العسكرية والرئيس المؤقت المعين أيضاً من المؤسسة العسكرية بإغلاق عدد من وسائل الإعلام المقربة من جماعة الإخوان ومقراتها، وتتابع منهج قمع الحريات بإدارة مباشرة من قبل الجيش وقائده العام عبد الفتاح السيسي، حيث تم تشكيل وزارة جديدة شكلها حازم الببلاوي شملت وزراء من جبهة الإنقاذ بميولهم القومية والليبرالية[2].

إجهاض الثورة"، 2012م، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24062012&id=9190abc5a1687807-8216-4d90-4c5b-ef26

[1] أحمد فهمي، مصر 2013 – دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، 2012م ، ص110، و127، و173. محمود بدر، "حوار ساخن مع مؤسس حركة تمرد" 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=JzZu6VKNVRw. علاء الأسواني، "لو حصلت حركة تمرد على 15 مليون توقيع سيتم إقصاء مرسي فوراً"، 2013م. https://www.youtube.com/watch?v=-eV7X-P-CqQ

[2] سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، دار البشير والعلوم، الطبعة 1، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة – مصر، 2014م، ص43، ص110 . محمود بدر، "حوار ساخن مع مؤسس حركة تمرد" 2013م،

2:4- تشكيل لجنة الخمسين لصياغة الدستور:

كان من المقرر حسب خطة خارطة الطريق الانتقالية بعد عزل الرئيس مرسي عدم حَل مجلس الشورى المنتخب في في عهد مرسي، ونصت نفس الخطة على إجراء تعديلات على دستور 2012م دون إلغاء الدستور بالكامل، وكان من المقرر وضع ميثاق شرف إعلامي وتطبيق العدالة الانتقالية، كل هذه الوعود وغيرها والكثير من الوعود السياسية والاقتصادية لم يتم انجازها وتم التنكر لها[1].

شُكِلَت لجنة الخمسين لصياغة الدستور بنفس الطريقة التي شكلت فيها اللجان السابقة، بل كانت اللجان السابقة أكثر تجانساً مع روح النصوص الدستورية وهي منتخبة من البرلمان، فلجنة الخمسين ليست منتخبة وولدت من رحم إعلان دستوري اقره المجلس العسكري، وحافظت اللجنة على نفس نمط العضوية في اللجان السابقة، وشملت في عضويتها ممثلين عن الأزهر والكنيسة والجيش والنقابات والأحزاب والنخب، خَلَت هذه اللجنة من أي عضو منتخب، وتولى رئاسة هذه اللجنة عمرو موسى وهو السياسي الليبرالي والمرشح الرئاسي السابق حيث ينحدر من نفس المنظومة التقليدية وهو بيروقراطي عَمِلَ رئيساً لوزراء مصر في عهد مبارك وأمين عام سابق لجامعة الدول العربية[2].

انتهت لجنة الخمسين من وصياغة مواد الدستور في وقت تجاوز الفترة القانونية المسموح بها وفق قانون لجنة صياغة الدستور الوارد في الإعلانات الدستورية، وفي هذا الدستور حصل _المجلس العسكري- على امتيازات تفوق ما حصل عليه في اللجان السابقة وحافظ على امتيازات بعضاً من شركاء الانقلاب، ووضع نصوص تحتمل الميوعة حول مدنية الدولة وهويتها، رغم الخلافات الكبير بين الأعضاء إلا أن –

---

https://www.youtube.com/watch?v=JzZu6VKNVRw . علاء الأسواني، "لو حصلت حركة تمرد على 15 مليون توقيع سيتم إقصاء مرسي فوراً"، 2013م. https://www.youtube.com/watch?v=-eV7X-P-CqQ

[1] سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، 2014م، ص43. عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي– لقاء، "مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور"، 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=J6BCL8AO6w0&list=PLHji8pBgj6_BYXowv4Dq5QBClwgU0Ox1P

[2] عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015، ص72 . عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي– لقاء، "مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور"، 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=J6BCL8AO6w0&list=PLHji8pBgj6_BYXowv4Dq5QBClwgU0Ox1P

المجلس العسكري- استطاع إقناع الفرقاء وتأجيل الخلاف ملوحاً بخطر جماعة الإخوان والأزمات التي تعاني منها الدولة على الصعيد الداخلي والخارجي[1].

تم الاستفتاء على الدستور في أوضاع صعبة حيث الاعتقالات والقتل والمحاكمات، وتم تحجيم الرقابة الخارجية والداخلية على الاستفتاء، وإلغاء الفرز في اللجان الفرعية، وأعلن عن نسبة تأيد للدستور تفوق 90%[2].

مارست حكومة حازم الببلاوي أقصى مستويات القمع بدعم مباشر من المؤسسة العسكرية، وتم فض اعتصام رابعة والنهضة في 14 أغسطس/ آب 2013م بالقوة الباطشة وراح ضحيته ألاف القتلى، ومورس نفس الأسلوب أمام مسجد الفتح في رمسيس 16 اغسطس/ آب 2013م وتفاقم اعتداء الأمن على مظاهرات أنصار الرئيس المعزول التي لم تتوقف منذ 25 يونيو/ حزيران 2013م لغاية يونيو/ حزيران 2015م رغم بطش رجال الأمن وبلطجية النظام العسكري وبعض الأهالي من أنصار انقلاب، هذه المظاهرات لم تتوقف في حينه وطوال فترة طويلة بعد عزل الرئيس وكانت في تصاعد مستمر حيث أضيف إليها طلاب الجامعات والاعتصامات النقابية والعمالية، وقوى شبابية ثورية كانت معارضة لنظام مرسي والإخوان مثل حركة 6 ابريل والشباب الاشتراكي الثوري ومسيحيون ضد الانقلاب[3].

3:4- استقالة حكومة حازم الببلاوي:

تحت ضغط الاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات المتتالية وتدهور الأمن والإخفاق الاقتصادي قدمت حكومة حازم الببلاوي استقالتها بعد ثمانية أشهر من ممارسة عملها تحدت ضغط شديد أسهم في تأكل

[1] عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي- لقاء، "مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور"، 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=J6BCL8AO6w0&list=PLHji8pBgj6_BYXowv4Dq5QBClwgU0Ox1P

[2] تهاني الجبالي، "دستور مصر ولقاء مع المستشارة تهاني الجبالي في ثاني أيام الاستفتاء علي الدستور"، 2014، https://www.youtube.com/watch?v=ceTeQ4lhNo8 . يوسف الحسيني: "حازم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده"، 2014م، https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k

[3] تهاني الجبالي، "دستور مصر ولقاء مع المستشارة تهاني الجبالي في ثاني أيام الاستفتاء علي الدستور"، 2014، https://www.youtube.com/watch?v=ceTeQ4lhNo8 . يوسف الحسيني: "حازم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده"، 2014م، https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k

شعبية المشير عبد الفتاح السيسي، وإرهاق صفوف انقلاب 3 يوليو/ تموز 2013م ويقال بان استقالة الببلاوي كانت متوقعة لان القوى القومية والناصرية المؤيدة للجيش رفضت حكومة الببلاوي منذ الساعات الأولى لتشكيلها لان سياساتها الاقتصادية ليبرالية بالكامل وتؤمن بالسوق الحرة، بينما يؤكد أنصار التيار القومي والأحزاب الناصرية على فكرة الانفتاح على روسيا، وهذا ما عبر عنه المشير عبد الفتاح السيسي عند زيارته لموسكو، حيث كانت زيارة غير موفقة لأنها أغضبت الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وضاعفت من عزلة الانقلاب على الصعيد الخارجي، أيضاً رغبة السيسي في الترشح لمنصب الرئاسة أسهم في إرباك مشهد سيطرة المؤسسة العسكرية مؤقتاً[1].

وكانت تضغط كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على السيسي لتمنعه من الترشح بهدف الحفاظ على مصالحها، ولأنها تمتلك خطة بديلة تتمثل في الدفع بوزير الطيران المدني في عهد حكومة احمد نظيف ومرشح الرئاسة السابق الفريق احمد شفيق لترشح لمنصب الرئيس، مع بقاء السيسي في منصب القائد العام للقوات المسلحة حتى لا تتآكل شعبيته بشكل كبير، لان تحديات ومشكلات مصر كبير وضخمة لا يقدر عليها أي رئيس قادم في مثل هذه الظروف الصعبة التي تعيشها مصر[2].

فالجيش عندما يتولى إدارة المرحلة الانتقالية يعمل على المحافظة على أدواره وتعظيم مكاسبه وامتيازاته، وهنا يصبح خطرا وعائقا للتحول الديمقراطي. وبالتالي فإن الجيش يمكن ان يكون شريكا مع قوى أخرى ولا يجب أن يكون قائدا للمرحلة الانتقالية، بل يجب أن ينتخب مجلس تأسيسي يتولى إعادة صياغة الدستور كلبنة أولى لبناء النظام الجديد.

---

[1] تهاني الجبالي، "دستور مصر ولقاء مع المستشارة تهاني الجبالي في ثاني أيام الاستفتاء علي الدستور"، 2014، https://www.youtube.com/watch?v=ceTeQ4lhNo8 . يوسف الحسيني: "حازم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده"، 2014م، https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k

[2] عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي– لقاء، "مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور"، 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=J6BCL8AO6w0&list=PLHji8pBgj6_BYXowv4Dq5QBClwgU0Ox1P. يوسف الحسيني: "حازم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده"، 2014م، https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k

وأخيراً يصعب على – المجلس العسكري– إدارة مؤسسات البلاد المدنية الحديثة وفق تصور تنموي يحقق نمو اقتصادي ويكفل قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والحريات العامة، ويصعب عليه حل مشكلات البلاد في ظل ما تعيشه مصر والإقليم من تحولات صعبة وسيولة أحداث كبيرة، ولان مصر اليوم ليست بأوضاع وظروف وتحديات مصر في العهد الناصري.

5– النتائج والتوصيات:

1:5– خلاصة الدراسة:

امتلكت المؤسسة العسكرية رؤية للتعامل مع تطورات مشهد ثورة 25 يناير 2011م، وتعاملت بهدوء وروية مع موجة الثورة في بداياتها، وتمكنت من استيعابها، واستطاعت المؤسسة العسكرية جلب جزء من القوى الثورية إلى جانبها في كل مرحلة، راهنت على تجزئة الصف الثوري، ونجحت في ذلك.[1]

تمكنت المؤسسة العسكرية من ضرب قوى الثورة مع بعضها البعض، عبر ارتكبت مجازر في بدايات الثورة مثل أحداث شارع محمد محمود وشارع مسبيرو، والحرس الثوري والمنصة والنهضة ورابعة العدوية...، ولم تحاسب.

استغلت التحولات المدنية والدستورية في تعزيز الفرقة بين فئات الشعب وقوى الثورة، ومع مرور الوقت ازدادت تلك الخلافات بيت القوى الثورية.

2:5– نتائج الدراسة:

لا يجوز على أي ثورة أن تنشغل بتحولات دستورية وانتخابية قبل إتمام أهدافها الثورية، والتخلص من كل ما يرتبط بالحقبة الماضية، وأنصاف الثورات هي مقبرة الثوار[2].

[1] عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015، ص61، و72.

[2] سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، 2014، ص 27–30

استفردت المؤسسة العسكرية في مجمل فئات الثورة على حدى، سيما أثناء تحولات المشهد المصري، وارتكبت مجازر بحقها منفردة، وامتلكت مصادر قوة، تتمثل بالدولة العميقة، والأجهزة المدنية والعسكرية المنظمة، وموارد مالية خاصة، ووسائل إعلام، وشبكة معلومات واسعة، مما جعل منها القوة الأولى.

استطاعت المؤسسة العسكرية التضييق على جماعة الإخوان المسلمين، ومحاصرتها وعزلها عن باقي قوى الثورة، وتصفيتها رويداً، نجحت الثورة المضادة، وتمكنت المؤسسة العسكرية بعد اقل من عام ونصف بعد اندلاع شرارة ثورة يناير من الهيمنة الكاملة على الحكم والسلطة في مصر.

الثورة لم تستكمل مسارها في مصر بعد تنحي الرئيس السابق مبارك عن الحكم، وهي لم تنجح في مراقبة المرحلة الانتقالية بل سلمتها للمؤسسة العسكرية وهنا وقع الخطأ. إضافة إلى ترك مسار الأحداث لثنائية الجيش / الإخوان المسلمين.[1]

نتيجة لما سبق ذكره فإن المؤسسة العسكرية في مصر وظفت إحداث الثورة المصرية والمرحلة الانتقالية لإعادة بناء النظام السياسي المصري حيث ساهمت في إدارة الحراك الثوري من اجل منع التغيير السياسي وإعاقة التحول الديمقراطي.

[1] أحمد فهمي، مصر 2013 – دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، 2012م، 152، و71، 110، . عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015م ، ص59

3:5- صفحة المراجع:

أ. كتب:

1. أحمد فهمي، مصر 2013 – دراسة تحليلية لعلملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، البيان – مركز البحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 2012م.
2. أسامة محمد أبو نحل، الثورة العرابية: قراءة جديدة، جامعة الأزهر-غزة-كلية الآداب-قسم التاريخ، 2008م.
3. أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، مجلة جامعة بغداد العدد 200، لعام 2012م.
4. أنطوان مسرة، وربيع قيس، صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية – الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن، وقائع المؤتمر الذي عقدته مؤسسة السلم الأهلي الدائم، بيروت، لبنان، 2013م.
5. جريدة الوقائع المصرية، دستور الجمهورية المصرية، 16 يناير 1956م، العدد 5 مكرر، عدد غير اعتيادي.
6. سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، دار البشير والعلوم، الطبعة 1، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة – مصر، 2014م.
7. عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 2015م.
8. عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم عهد عباس الأول وسعيد، مطبعة صلاح الدين بالإسكندرية، 1934م.

ب. مقالات:

1. إبراهيم العيسوي، "الإعلان الدستوري حلقة جديدة في مسلسل إجهاض الثورة"، في:أخبار الشروق، 24 يونيو/حزيران2012م، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24062012&id=9190abc5a1687807-8216-4d90-4c5b-ef26
2. أمينة الجلوي، " **الغرياني يهدد بالانسحاب من رئاسة تأسيسية الدستور**"، في: أخبار الشروق، 26 يونيو/حزيران2012م، http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26062012&id=bdf0a797-2dd2-4fff-a2a6-2ec3389cd599
3. زياد بهاء الدين، "**لجنة الدستور وأزمة التوافق**"، في: أخبار الشروق، 20 مارس/آذار 2012م، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19032012&id=6171155d-3c7a-4134-9744-b262e007df43
4. خالد الشامي، "**مصر: حكم جديد للمحكمة الدستورية يلغي قرار مرسي بإعادة البرلمان المنحل**"، لندن-القدس العربي، (العدد7176، 11تموز/يوليو2012م)،عدد الصفاحات20،الصفحة1و3. http://www.alquds.co.uk/todaypages/all.pdf
5. خالد يوسف، " **استئثار الإسلام السياسي بوضع الدستور يؤدي للاستبداد باسم الدين**"، أخبار مصر، في: صحيفة الشروق،12يونيو/حزيران2012، http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12062012&id=e4d77f2cd2323afff1e-a611-4b61-34b0-c

6. عادل الدرجلي، " **أحزاب الجبهة الوطنية تطالب العسكري بإصدار إعلان دستوري قبل الإعادة**"، في: المصري اليوم، 4يونيو/حزيران2012م، http://www.almasryalyoum.com/node/894991

7. عماد الفقي، "**الدستور.. الحالة المصرية (أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة**"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (د.ط)، (د.د)عام 2012م.

8. معتز بالله عبد الفتاح، "**الدستور صندوق مفتوح**"، في:موقع صحيفة اخبارالشروق، 5يناير/كانون ثاني 2012م، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05012012&id=7f020954-f90d-4961-802e-0f78194beea7

9. وكالة الأنباء الفرنسية، "الفرنسية تعديلات في الإعلان الدستوري لمنح «العسكري» صلاحيات تشريعية ومالية"، في: المصري اليوم، 17/يونيو/حزيران 2012م.

ج. مقابلات وحوارات ولقاءات فضائية (يوتيوب):

1. إبراهيم درويش، لقاء مع "**إبراهيم درويش الفقيه الدستوري، التعديلات الدستورية والجمعية التأسيسية**"، مصر تقرر، 19مارس/اذار2012م،الحياة مباشر. http://www.youtube.com/watch?v=2UPsQYGdA6U

2. إبراهيم عيسى، "**يعلق على حكومة هشام قنديل، فضائية القاهرة والناس**"، برنامج هنا القاهرة، 18 نوفمبر 2012م.https://www.youtube.com/watch?v=wyaEtV3XWrw

3. أحد الطيب، مؤتمر صحفي، "**مشيخة الأزهر الشريف، حول وثيقة الأزهر بشأن مستقبل مصر**"، أخبار مباشرة، 20يونيو/حزيران 2011م، مصر الأولى، http://www.youtube.com/watch?v=1R7ND7J9vbo

4. تهاني الجبالي، "**دستور مصر ولقاء مع المستشارة تهاني الجبالي في ثاني أيام الاستفتاء علي الدستور**"، حوار أجرته قناة التحرير، يونيو/ حزيران 2014، https://www.youtube.com/watch?v=ceTeQ4IhNo8

5. تهاني الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي السلمي، مع أسامة كمال، برنامج نادي العاصمة، نوفمبر/ تشرين ثاني 2011م، https://www.youtube.com/watch?v=ErJfb69GmgA

6. علاء الأسواني، "**لو حصلت حركة تمرد على 15 مليون توقيع سيتم إقصاء مرسي فوراً**"، شبكة يقين الإخبارية، مايو/ أيار 2013م. https://www.youtube.com/watch?v=-eV7X-P-CqQ

7. عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي– لقاء، "**مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور**"، فضائية الشروق، أيلول/ سبتمبر 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=J6BCL8AO6w0&list=PLHji8pBgj6_BYXowv4Dq5QBClwgU0Ox1P

8. محمد المسلماني، "**يفتح النار علي هشام قنديل: قرأ استقالة المجلس الاستشاري لمحور قناة السويس من الجرايد**"، قناة دريم، برنامج الطبعة الأولى، أبريل/ نيسان 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=tnw19M28Tys

9. محمد محسوب، "**مضمون الدستور المصري الجديد**"، فضائية الجزيرة، برنامج بلا حدود، ديسمبر/ كانون أول 2012م، https://www.youtube.com/watch?v=BKb5frr9l34

10. محمود بدر، "**حوار ساخن مع مؤسس حركة تمرد**"، في برنامج في الميدان، فضائية التحرير، أيلول/ سبتمبر 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=JzZu6VKNVRw

11. مصطفى بكري، "**حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل**"، الشعب يريد حلقة معادة، 10يونيو/تموز2012م، فضائية التحرير.
http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4

12. ممدوح شاهين، ومحمد سليم العوا، حوار مع "**اللواء ممدوح شاهين، د.محمد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية**"، برنامج كلام الناس، تشرين أول/أكتوبر 2011م، فضائية الحياة مباشر،.http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L_a1k

13. نادر بكار، "**حكومة هشام قنديل تنتقل من فشل إلى فشل بامتياز**"، برنامج جملة مفيدة، قناة mbc مصر، مارس/ أذار 2013،
https://www.youtube.com/watch?v=B7ZAtjJM2Vo

14. يوسف الحسيني: "**حازم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده**"، برنامج تبثه فضائية on tv المصرية، فبراير/ شباط 2014م،
https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k

الواقع السياسي والاقتصادي ومناخ الأعمال في دول MENA

Political and economic reality and business climate in the MENA region

أ.سي جيلالي هاشمي[1]
siDjillalieco@hotmail.fr

أ.ساسي محمد الأمين[2]
sacimedamine@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم الواقع السياسي والاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وذلك باستخدام مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات الحرية الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة وتأثيرها على مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى تدفق رأس المال والنمو الاقتصادي في المنطقة وخلصت الورقة البحثية إلى أن البيئة التنظيمية والقانونية والاستقرار السياسي والاقتصادي لها تأثير كبير على مناخ الأعمال في دول (MENA)

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الأداء الاقتصادي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الحرية الاقتصادية، ، دول الـ (MENA)

Abstract:

This paper aims to assess the political and economic realities in the Middle East and North Africa (MENA)، Using indicators of the ease of doing business، indicators of economic freedom and indicators of governance and their impact on the business climate، attracting foreign direct investment، capital flows and economic growth in the region. The paper concludes that the regulatory and legal environment and political and economic stability have a significant impact on the business climate in (MENA)

Keywords: political stability، economic performance، ease of doing business، economic freedom، MENA countries

[1] طالب دكتوراه، عضو مخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية – جامعة معسكر

[2] طالب دكتوراه، عضو مخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية – جامعة معسكر